

العرب و"الشرق الأوسط الكبير" في سنة الانتخابات الأميركية

صبحي غندور*

سيكون الصيف القادم أفضل مثال على كيفية تداخل القضايا والمصالح خلال عملية صنع القرار الرئاسي الأميركي. فالحملة الانتخابية الأميركية ستصل إلى ذروة سخونتها في كل من مؤتمر الحزب الديمقراطي (في نهاية شهر تموز/يوليو) والحزب الجمهوري (في نهاية شهر آب/أغسطس). وقد أصبح واضحاً لدى الحزب الجمهوري عدم إمكان المراهنة على النمو الاقتصادي أو القضايا الاجتماعية كعاملين مؤثرين لكسب أصوات الأميركيين، لذلك ستركز الآلة الدعائية الجمهورية على مسألتي الأمن والقيم الدينية والاجتماعية في مواجهة حملات الديمقراطيين القائمة أصلاً في تاريخ المعارك الانتخابية كله على القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

لكن موضوع "الأمن" في مفهوم الإدارة الأميركية الحالية يعني محاولة إقناع الأميركيين بالحروب العسكرية والسياسية التي قامت بها هذه الإدارة منذ سنتها الأولى في أفغانستان ثم في الحرب على العراق، وفي التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد دول أخرى، وفي تجاهل الملف الفلسطيني رغم سخونته الدامية لأكثر من ثلاث سنوات، وفي التصامم السياسي مع عدة دول حليفة تاريخياً للولايات المتحدة، وفي التسبب بنقمة شعبية عالمية على نهج السياسة الأميركية.

ولعل هذا الأمر يفسر خلفية حرص الأميركي الآن على عملية نقل السلطة للعراقيين في نهاية شهر حزيران/يونيو، وعلى إطلاق واشنطن فكرة مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" المقرر إعلانها في قمة الدول الصناعية في شهر حزيران/يونيو أيضاً، والتي هي عملياً محاولة لإعادة "الشراكة" الأميركية/الأوروبية في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط، إضافة طبعاً إلى كثرة التسريبات الإعلامية عن إمكان اعتقال أسامة بن لادن قبل الانتخابات الأميركية القادمة.

هنا نجد هذا التداخل بين "الخاص" و"العام" في عملية صنع القرار الرئاسي الأميركي حيث تتشابك "مصالح" الحاكم الأميركي مع "مصالح" الحزب والشركات والقوى الضاغطة خلف هذا الحاكم، مع ما تراه المؤسسات الرسمية الأميركية الدائمة (كالخارجية والدفاع وأجهزة المخابرات، إضافة للمؤسسة التشريعية) من مصالح عليا للدولة الأميركية بغض النظر عن الشخص أو الحزب الحاكم.

الآن، هناك "مصالح" مشتركة بين هذه الجهات "الخاصة" و"العامّة" في واشنطن، بل هناك رؤية مشتركة إلى حد ما في ضرورة إطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" خلال الصيف القادم وقبل المؤتمرات الحزبية العامة والانتخابات الرئاسية القادمة، وبشكل متزامن مع "تحسين" الأوضاع السياسية والأمنية في العراق.

ستستفيد الإدارة الأميركية أولاً من هذه المبادرة في تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية وروسيا، كما ستهدئ هذه المبادرة لخطوات عملية لتنفيذ "خارطة الطريق" والاتفاق مع حكومة شارون على إجراءات تعيد الأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر 2000.

ولأنّ هذه المبادرة ستتزامن مع إجراءات تسليم السلطة للعراقيين، فإنّ الأمم المتحدة ستأخذ دوراً محدداً في مسألة الإشراف على الانتخابات العراقية القادمة، وفي التعاون مع السلطات المحلية العراقية، مما يمكن توظيفه أيضاً بالنسبة للإدارة الأميركية في إطار الردّ على حملات الديمقراطيين حول عزلة السياسة الأميركية وحول كيفية إدارة الحرب على العراق.

أيضاً، سيكون إطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، مبرراً لضغوط أميركية/أوروبية/روسية على دول المنطقة العربية والعالم الإسلامي من أجل إقامة علاقات مع إسرائيل لأسباب اقتصادية وأمنية وسياسية ترتبط بالمبادرة وبخطوات تنفيذ "خارطة الطريق"، وبما أطلقته القمة العربية في بيروت من مبادرة سلام.

ما يميّز مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الآن عن "مشروع الشرق أوسطية"، الذي أطلقته واشنطن في مطلع التسعينات من خلال حزب العمل الإسرائيلي وشيمون بيريز، هو أنّ المبادرة الجديدة ستأتي في إطار تنسيق مع روسيا والمجموعة الأوروبية التي كانت تعمل في السابق من أجل مشروع "المتوسطة" القائم فقط على تعاون أوروبي مع دول البحر المتوسط التي تشمل إسرائيل والعديد من الدول العربية.

كذلك، فإنّ المبادرة الأميركية الجديدة تتضمن أبعاداً سياسية وأمنية كانت مغيبة في مشروع التسعينات، إضافة إلى اتساع المدّ الجغرافي لهذه المبادرة ليشمل دولاً فاعلة بالعالم الإسلامي.

ولا أعلم لِمَ ركّزت ردود الفعل الناقدة لفكرة "الشرق الأوسط الكبير" على الجانب المتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي، ولم تتوقف طويلاً على الأبعاد الأخرى في المبادرة وجوانبها الأمنية والاقتصادية والسياسية، وما له علاقة بالتطبيع المستقبلي مع إسرائيل دون إشارة في الأفكار المعلنة حول المبادرة لضرورة انسحاب إسرائيل أولاً من كلّ الأراضي العربية المحتلة وبناء دولة مستقلة وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

فالحديث عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء المجتمعات الديمقراطية، في ظلّ تجاهل مسألة "الاحتلال"، هو ذرّ للرماد في العيون ومحاولة تهميش الأسباب الحقيقية لنشوء جماعات العنف المسلح في دول العالم الإسلامي، وسعي مقصود لمساواة الإرهاب المرفوض مع المقاومة المشروعة ضدّ الاحتلال.

هناك، بلا شك، حاجة قصوى للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي، في عموم المنطقة العربية ودول العالم الإسلامي، لكن سيكون أجدى للدول الصناعية أن تبحث أيضاً في مقدار مسؤولياتها (مجتمعة أو منفردة) عن أسباب هذا التخلف والتدهور خلال القرن الماضي كله، وما قامت به معظم هذه الدول الصناعية من استعمار مباشر وغير مباشر ومن سلب للثروات الوطنية، ومن تدخل عسكري وسياسي، ومن حربين عالميتين مدمرتين للعالم كله، ومن "حرب باردة"، كانت دول العالم الثالث هي ساحة الصراع الساخنة لها، ومن دعم مطلق ومفتوح للعدوان الإسرائيلي الغاشم لأكثر من نصف قرن على الشعب الفلسطيني كله وعلى عذّة دول عربية.

إنّ الحديث عن الديمقراطية والإصلاح في دول "الشرق الأوسط الكبير" هو دعوة حقّ يراد بها باطل، خاصة أنّ المقصود بها ليس إسرائيل (رغم اعتبارها بلداً هاماً في الشرق الأوسط حسب المفهوم الأميركي). ففي الحديث عن الديمقراطية والإصلاح يتمّ استثناء إسرائيل، وفي الحديث عن العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية تصبح مشاركة إسرائيل أمراً حتمياً لا يمكن تجاوزه. وفي "الحديثين" لا ذكر لمسألة الاحتلال الإسرائيلي ومسؤوليته أصلاً عن الكثير من السلبات الراهنة.

إنّ الديمقراطية السليمة والإصلاح الشامل مطلوبان فعلاً في دول المنطقة، بل في أنحاء العالم كله، كذلك هناك حاجة لهما في مجال العلاقات بين الدول، وفي ضرورة احترام خيارات الشعوب لصيغ الحياة الدستورية فيها، وفي عدم تدخل أيّة دولة (كبرى أو صغيرة) في شؤون الدول الأخرى.

إنّ الديمقراطية هي وجه من وجهي الحرية، وهي صيغة حكم مطلوبة في التعامل بين أبناء البلد الواحد، لكنها ليست بديلة عن الوجه الآخر للحرية، أي حرية الوطن وأرضه.

لذلك، فإنّ المدخل السليم لمبادرة دولية جديدة يكون في إنهاء كافة أنواع الهيمنة العسكرية الأجنبية على المنطقة وإزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني.

هكذا أصلاً نشأت الولايات المتحدة الأميركية، فهي تحرّرت أولاً من الهيمنة البريطانية، ثم شرعت هذه الولايات في بناء وضع دستوري سليم تناسب مع ظروفها وجغرافيتها والأصول الثقافية لشعوبها.

إنّ العرب تحديداً يحتاجون إلى النموذج الأميركي الحقيقي، وهو نموذج قام أولاً على مقاومة الاحتلال البريطاني والحصول على الاستقلال الأميركي من التاج البريطاني، ثم قام زعماء الولايات الأميركية المتحرّرة وقادة الاستقلال بصياغة دستور ديمقراطي اتحادي تكاملي راعي خصوصيات التجربة الأميركية وتعدها الجغرافي وتنوعها الثقافي

وسمح بضمّ ولايات جديدة للولايات التأسيسية الثلاث عشرة، ولم يسمح بانفصال الجنوب عن الشمال حيث خاض الجيش الاتحادي بقيادة أبراهام لنكولن حرباً دامية لمنع انفصال الولايات الجنوبية عن الاتحاد الأميركي.

واشنطن تدعم الآن صيغة الفيدرالية كحلّ دستوري في داخل البلد الواحد، بينما الصيغة هذه مطلوبة بين البلدان العربية كتطوير لصيغة جامعة الدول العربية، تماماً كما في النموذج الدستوري الأميركي بين الولايات، بحيث تكون هناك مستقبلاً الولايات العربية المتحدة ثمّ تنسّق هذه الولايات مع المجموعات الإقليمية والدولية الأخرى. هكذا فعلت وتفعل أميركا في إطار علاقاتها مع جوارها الكندي والمكسيكي وأوروبا وغيرها من الدول، فرغم وحدة الحال مثلاً بين أميركا وكندا في الكثير من المسائل، فإنّ ذلك لم يمنع من الحرص على الاستقلالية الأميركية، ومن تأكيد وحدة الكيان الأميركي عبر صيغة فيدرالية ديمقراطية بين الولايات الخمسين، ونظام ديمقراطي ذي خصوصيات في داخل كل ولاية.

هذا ما تحتاجه المنطقة العربية الآن، وليس فقط الإصلاح السياسي، فالمنطقة بحاجة إلى صيغة تكاملية اتحادية بين دولها العربية فقط، والأخذ في الحد الأدنى بنموذج الاتحاد الأوروبي إذا كان من الصعب اعتماد النموذج الاتحادي الأميركي. لكنّ أيّاً من النموذجين يقتضي أولاً الاستقلال السياسي وحرية الأرض والأوطان على قاعدة دستورية سليمة بحيث يجتمع في بلدان المنطقة كلها العدل السياسي مع العدل الاجتماعي، وبحيث يرتفق التحرر الوطني مع الحريات السياسية والبناء الديمقراطي السليم في البلدان العربية.

وكما يلتقي "الاتحاد الأميركي" مع "الاتحاد الأوروبي" مع "روسيا الاتحادية" في مؤتمرات ولقاءات دورية مشتركة رغم التجانس الحضاري بين دول هذه "الاتحادات"، فإنّ مستقبل "الشرق الأوسط الكبير" يمكن أن يقوم على حال شبيهة بين "الاتحاد العربي" وغيره من الكتل الإقليمية الأخرى الممكن تشكيلها.

فالمنطقة العربية التي هي بحاجة إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي، وإلى التحرر الوطني والاستقلال السياسي، هي بحاجة قصوى أيضاً من أجل مستقبلها ونموّها الاقتصادي والاجتماعي إلى التكامل والاتحاد بين دولها وفق صيغة ديمقراطية سليمة، وتحقيق ذلك، تضمن دول المنطقة استقلالها وهويتها الثقافية العربية ومضمونها الحضاري الإسلامي.

فهل يستبق العرب قمة الدول الصناعية بمشروع نهضوي عربي يحمل مضامين التحرر والحرية والديمقراطية والإصلاح والتكامل الاتحادي بينهم، تماماً كما في التجريبتين الاتحاديتين الأميركية والأوروبية، أم أنّ "التقسيم الديمقراطي باسم الفيدراليات" القائم على التطبيع مع إسرائيل هو الذي سيغلب على حاضر بلدان المنطقة ومستقبلها القريب؟

سؤال يملك العرب الإجابة عليه مهما كانت مشاريع الخارج ومراهناته معادية حتى لمضامين التجارب الخاصة لهذا "الخارج" في التحرر والتكامل والبناء الدستوري السليم.

5 آذار/مارس 2004

مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن
alhewar@alhewar.com